

محاضرة بعنوان (تأثير الإرهاب في النظم السياسية)

يعد الإرهاب من الظواهر العالمية الخطيرة التي أضحت تمثل معضلة من المعضلات لدى الدول كافة ، إذ تضخم حجم الظاهرة الإرهابية وتنوعت الجرائم الإرهابية وانتشرت في انحاء المعمورة كافة مخلفة اثارا خطيرة ومدمرة ، وقد اصبح الإرهاب اكبر التحديات واطرها والتي تواجه الحكومات الساعية الى الاستقرار الوطني والإقليمي والدولي على حد سواء فهو عقبة رئيسة امام تنمية وتطور الشعوب ، وقد ادركت الدول والمنظمات الدولية مدى ما يشكله الإرهاب من خطر واضح منذ ثلاثينات القرن الماضي ، وقد كرست كافة الدول والمنظمات الدولية جهدا كبيرا من اجل التعاون فيما بينها من اجل محاربة ومكافحة الإرهاب ، الامر الذي يدعو الى دراسة واستعراض الاثار والتداعيات التي تترتب على ظاهرة الإرهاب بأشكاله وصوره المختلفة.

أولا: التأثيرات السياسية لظاهرة الإرهاب

مما لا شك فيه ان اثار الإرهاب واضراره لا تقتصر على القتال والدمار او الخوف والرعب بل تتعدى ذلك الى احداث خطيرة أخرى تهدد امن الدول وتنميتها وكيانها الاجتماعي والسياسي ، وينفق الباحثون على ان من ابرز غايات الإرهاب تحقيق اهداف سياسية وامنية ، وبناء على ذلك يكون المجال السياسي للدولة المستهدفة من اكثر المجالات تضررا من العمليات الإرهابية التي تستخدم للضغط على الحكومة لتبني سياسات معينة قد لا تكون في مصلحة البلاد ، او التراجع عن قرار سياسي او اقتصادي او اجتماعي معين او غيره ، بالإضافة الى ما قد يؤدي اليه ذلك من فقدان ثقة المواطنين بالنظام القائم لإخفاقه في الحفاظ على الامن والنظام ، وقد يؤدي ذلك كله الى الإطاحة بحكومة شرعية قائمة ليحل محلها اخرون .

ورغم الجهود المضنية في مكافحة الإرهاب الا انه ما زال يكتنف ظاهرة الإرهاب غموض كبير الامر الذي يوسع من دائرة الاثار والتداعيات السياسية، ويأتي على رأس ما يسببه الإرهاب من إشكاليات ومعضلات سياسية من خلال التنظيمات والعمليات الإرهابية ما يأتي: -

١- عدم الاجماع الدولي على تعريف موحد وشامل للإرهاب.

٢- استغلال بعض الدول المنظمات الإرهابية لتحقيق أهدافها.

٣- اصدار مجموعة من التشريعات القانونية لحماية الأنظمة السياسية.

٤- دعم بعض الدول للتنظيمات والشخصيات الإرهابية.

٥- مساعدة بعض الدول للدول الراعية للإرهاب.

٦- استخدام بعض الدول الحرب كوسيلة لمواجهة الإرهاب.

٧- قصور التعاون الدولي.

٨- النيل من سمعة الدولة وهيبته امام الرأي العام المحلي والخارجي.

٩- التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

١٠- علاقة الإرهاب بالجريمة السياسية.

١١- تهديد وحدة أراضي الوطن.

١٢- إساءة استعمال امتياز الحصانة الدبلوماسية.

١٣- الافتقار الى قبول عالمي لمبدأ (إما التسليم او المحاكمة).

١٤- محاولة النيل من الإسلام وسمعة المقاومة الوطنية في المنطقة العربية.

ويؤثر الإرهاب بشكل مباشر في قدرة النظام السياسي على التعامل مع الازمات، كما انه يؤثر كذلك على قوته وتماسكه داخليا وخارجيا ، ويمكن الإشارة في هذا الصدد الى انعكاسات وتأثيرات الإرهاب على الساحة السياسية التونسية والتي شهدت تصاعدا في الظاهرة الإرهابية بعد ثورة ١١ كانون الثاني ٢٠١٠ ، فقد شهدت تونس عام ٢٠١٥ سلسلة من الإضرابات في مختلف القطاعات الحساسة أهمها سلسلة إضرابات المدرسين في التعليم الأساسي والثانوي مما اضطر الوزارة للاستجابة لبعض المطالب ، وتؤثر الازمات الاجتماعية المرتبطة بهذا القطاع بشكل كبير على المواطن التونسي ، وحدثت تلك الإضرابات بجانب اضراب قطاعات أخرى مثل القضاء والنقل العام والصحة ازمة بين التشكيلات النقابية وبين الحكومة ، كما شهدت تونس احتجاجات نقابية كبيرة فضلا عن صراعات داخل النقابات نفسها وداخل الحزب الحاكم وهذا الامر كان له تأثيره على الاستقرار السياسي في البلاد.

ولعل أبرز تأثير للإرهاب على النظم السياسية يتمثل في انعدام فاعلية النظام، وعليه حتى وان حافظ النظام شكليا على حالة (عدم التغيير الحكومي) الا ان عدم قدرته على العمل في ظل بيئة غير مؤاتية له يمثل كابحا لشيوع حالة الاستقرار السياسي ، ويعمل عدم الاستقرار المتمثل في

الإرهاب على تعزيز حدة الشلل السياسي الحكومي وينطبق هذا الامر على النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، فمنذ الاحتلال الأمريكي للعراق بات الإرهاب سمة ملازمة للتطور السياسي ، اذ اصبح العراق ملاذا لبعض التنظيمات التي تحركها ايديولوجيات دينية والتي وسعت من نطاق عملها الميداني تحت غايات محاربة الاحتلال الأمريكي وإقامة نظام إسلامي في العراق وفق فقه الخلافة لكن عمليات تلك التنظيمات بلغت حد استهداف المجتمع بأعنف الطرق والأساليب فضلا عن استهداف مؤسسات حكومية لغرض اظهار عجز النظام السياسي في حماية مواطنيه وإيجاد حالة من عدم الاستقرار السياسي.

ثانيا: التأثيرات الأمنية لظاهرة الإرهاب

ان من أبرز اثار الإرهاب واخطاره في المجال الأمني فقدان الامن والاستقرار، فالأمن أساس الرخاء والاستقرار والنماء، والإرهاب في حقيقته ما هو الا جريمة بشعة تلحق الضرر بالأفراد والمجتمعات وأنظمة الحكم على حد سواء وهو ما يشعر المواطنين بالخوف وعدم الاطمئنان على أنفسهم واعراضهم واموالهم، ويؤدي الى عدم تحقيق الامن العام بمفهومه الشامل، وتأتي الاثار الأمنية للعنف الإرهابي في مقدمة الاثار السلبية المباشرة في أي مجتمع، وتتمثل ابرز التأثيرات الأمنية في توجيه العنف الإرهابي رسالة مباشرة من مرتكبيه يوجهونها الى من يختلفون معهم عن طريق ارتكاب عمليات إجرامية تهدف الى إشاعة الخوف والذعر على نطاق واسع تستهدف أبرياء من اجل اثاره الخوف والفرع بين الناس ، وتتمثل تلك الاثار بما يلي:

١- ترويج الأفكار والشائعات:

تلجأ المنظمات الإرهابية او الدول التي تمارس الإرهاب الى ضرب الوحدة الوطنية لدولة ما عن طريق القيام بترويج أفكار مسموعة وشائعات تشكك المواطن في دولته وتضعف في نفسه روح الانتماء والمواطنة وانعدام الثقة وخلق جو مشحون بين المواطنين مما يؤدي الى اشعال نار الفتنة بين القبائل والطوائف المختلفة في الدولة، وزعزعة الامن والاستقرار بها، ويصبح المناخ ملائما لارتكاب اعمال تخريبية ضد المؤسسات الاقتصادية والمنشآت الحيوية او تنفيذ عمليات القتل والاعتقال، وربما أدى ذلك الى نشوء حرب طائفية تفتك بالبلد وتقسمه الى دويلات، كما ان ترويج الأفكار والشائعات من الاخطار الأمنية العظيمة التي تؤدي الى اثاره البليبة في أوساط المجتمع عن طريق بث الاشاعات والفوضى في أوساط المجتمع.

٢- التفجيرات المستمرة والمطاردات الأمنية:

توجد التفجيرات المستمرة والمطاردات الأمنية نوعا من التوجس والخوف لدى بعض شرائح المجتمع بسبب فقدان الامن، وفقدان الامن يؤدي الى كثير من السلبيات التي لا يمكن حصرها ومنها انشغال المجتمع بعناصره المختلفة ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية بقضية الإرهاب وما يترتب عليها من اثار سلبية في مسيرة التنمية والبناء بصفة عامة، كما ان انعدام الشعور بالامن وعدم الطمأنينة والخوف في مجال الحياة العادية له تأثيره نتيجة حالة القلق الدائم الذي يعيشه الفرد حيث لا يدري متى سيصيبه الخطر الناتج عن الإرهاب او متى يداهمه الارهابيون في مسكنه او في طريقه.

٣- فقدان الثقة بالأجهزة الأمنية في الدولة، وما يعكسه ذلك من اثار تؤدي الى زيادة الحذر واتخاذ الحيطة وبروز الشائعات والاستماع اليها وتصديقها، كما ان زيادة عدد افراد رجال الامن والأجهزة الأمنية لمكافحة الإرهاب ومقاومة الإرهابيين مما يؤثر على نواح أخرى اقتصادية او أمنية، كما ان الزيادة في الوقت الذي يقضيه رجال الامن في البحث عن الإرهابيين ومقاومتهم يمكن صرفه في مجالات أخرى، والتأثير على شعبية رجال الامن والمسؤولين عنه والنيل من سمعتهم وفقدان الثقة بالقوانين والأنظمة التي تنظم الامن وتساهم في تحقيقه سيكون له تأثيره الكبير على المجتمع وعلى الوضع الأمني بشكل عام.

٤- العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة:

هناك ارتباط وثيق بين الإرهاب والجريمة المنظمة حيث انه مع التطور والتقدم التقني والتكنولوجي وغيره من التغيرات التي اتسم بها الوقت الحاضر، فقد ظهرت كثير من الجرائم التي لم تكن معروفة من قبل مثل جرائم الحاسب الالي وشبكات المعلومات وظهرت عصابات الجريمة المنظمة وتصاعدت العمليات الإرهابية في معظم دول العالم.

٥- زيادة رقعة عمليات المنظمات الإرهابية وانتشارها.

ثالثا: تأثير الإرهاب في التنمية البشرية:

من المهم قياس الأثر الذي تتركه اعمال العنف والإرهاب على سيرورة التنمية البشرية وإيجاد الترابط الاحصائي بين الإرهاب والعنف من جهة وتراجع مؤشرات التنمية البشرية من جهة أخرى، ولعل ابرز مثال وانموذج يمكن استعراضه في هذا الجانب هو العراق، فقد كان اكثر البلدان العربية معاناة بسبب الإرهاب واعمال العنف على نطاق واسع، اذ شهد العراق ارتفاعا منقطع

النظير في الإرهاب بعد الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق وبلغ عدد العمليات الإرهابية خلال المدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠) (١٢٧٤٠) عملية اسفرت عن ما يقرب من (٥٠٠٠٠) قتيل و(١٠٩٠٥٩) جريح مقارنة بالمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٣) التي لم تشهد سوى عمليات قليلة، وهو ما نجم عنه اثار كارثية في مجمل الحياة العامة في العراق وعلى جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وانعكست زيادة العمليات الإرهابية وما يسفر عنها من سقوط قتلى وجرحى على مؤشرات التنمية، فعندما ازدادت العمليات الإرهابية بعد عام ٢٠٠٣ انخفض متوسط العمر المتوقع في العراق بشكل ملحوظ وصولا الى ادنى قيمة له في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حينما بلغ متوسط العمر المتوقع للإنسان (٦٨،٨) سنة بسبب تزايد اعداد القتلى والجرحى نتيجة اعمال العنف والإرهاب وعدم الاستقرار الأمني بعدما كان متوسط العمر المتوقع للإنسان في العراق (٧١،٣) سنة في مطلع التسعينات من القرن الماضي.

اما بالنسبة للتعليم في العراق فقد تأثر بالظروف التي مر بها البلد تأثرا كميًا ونوعيًا بسبب الحروب وعدم الاستقرار الأمني وتفاقم العنف على نطاق واسع، اذ عمل تفاقم العمليات الإرهابية على انخفاض عدد الطلبة الملتحقين في المدارس خصوصا مع بداية الانفلات الأمني في العام الدراسي (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) فضلا عن ظروف التهجير القسري في المناطق بسبب الإرهاب، اما بالنسبة للتعليم فقد عانت الكليات والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى من ضعف الاستثمار والنهب اثناء الحرب واصبح الاكاديميون والطلبة هدفا للعنف والإرهاب، وتعين على الكثير منهم الهجرة الى خارج العراق لحماية حياتهم، ويكفي ان نشير الى انه خلال العام الدراسي (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧) نجد ان (٥٠%) فقط من طلبة جامعة بغداد تمكنوا من الالتحاق بشكل منتظم بمقاعد الدراسة بسبب المخاوف الأمنية، وقد تباطأ مؤشر التعليم في العراق وذلك بسبب تفاقم العمليات الإرهابية على نطاق واسع.

اما بالنسبة للصحة فيمكن القول ان الأوضاع الصحية في العراق واحدة من اسوء الأوضاع في المنطقة فقد تدهور الوضع الصحي للسكان بشكل كبير وسجلت مستويات الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين تراجعا كميًا ونوعيًا بسبب وجود العديد من المشاكل لعل من ابرزها تداعيات الإرهاب وخفض الانفاق على الصحة وهجرة العقول العراقية الى الخارج بشكل كبير، كما لا ننسى تأثير الإرهاب في الوضع الاقتصادي، فقد اكدت خطة التنمية الوطنية للعراق للأعوام (٢٠١٠ - ٢٠١٤) انه على الرغم من ان تردي الأوضاع الأمنية ينعكس على السكان اجمالاً الا ان تأثيرها اشد على الفقراء نتيجة لضعف قدراتهم على مواجهة هذه الأوضاع وما يترتب

عليها من فقدان فرص كسب الدخل وارتفاع الأسعار وشحة السلع وصعوبة الوصول الى الخدمات الأساسية فضلا عن فقدانهم لوظائفهم واصولهم المادية، ومما لا شك فيه ان إمكانية التخفيف من الفقر تبقى محدودة في وقت يزداد فيه عدم الاستقرار الذي ينتج أوضاعا اقتصادية واجتماعية غير صحية لتحقيق الامن الإنساني.

والخلاصة ان اعمال العنف والعمليات الإرهابية كان لها تأثير مباشر على مستوى التنمية البشرية في العراق اذ انخفض هذا المستوى بسبب زيادة الانفاق وزيادة التخصيصات المالية لتسليح وتدريب القوات الأمنية وقوات الجيش لغرض مواجهة العمليات الإرهابية وإعادة الاستقرار مما يؤثر بشكل سلبي على التنمية البشرية خصوصا اذا ما علمنا ان العراق عانى خلال عقود خلت من اهمال الجوانب الاجتماعية بسبب نقص التمويل الكافي لتوفير الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، ونتيجة تزايد العمليات الإرهابية وجدت الحكومة نفسها مجبرة على زيادة الانفاق على المؤسسة الأمنية والعسكرية على حساب تقليل التخصيصات لبقية القطاعات مما انعكس بشكل سلبي على التنمية، كما لا ننسى تأثير الإرهاب في الوضع الاقتصادي بسبب عدم توفر بيئة ملائمة تتسم بالاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي يساهم في تحقيق نشاط اقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية لإن البيئة العراقية هي بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي.